الخصخصة والتنمية السياحية

أستاذ الاقتصاد السياحي /الهام خضير شبّر

كلية العلوم السياحية –الجامعه المستنصرية

اصبحت ظاهرة الخصخصة أو ما تسمى بالتخصيصية إحدى عناصر سياسة الإصلاح الاقتصادي التي دعا إليها البنك الدولي على أساس تحويل بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي يؤدي إلى إدارة هذه الوحدات بكفاءة اكبر، وظهور المنافسة مما يؤدي إلى خفض التكاليف ورفع الإنتاجية وتقديم خدمة متميزة،إضافة إلى تحسين مستويات المعيشة، كما اتجهت بعض الدول النامية لتبني سياسة الخصخصة بسبب المشاكل التمويلية الناتجة عن عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات فقامت بجذب الاستثمارات لغرض إقامة المشروعات وخفض أو إزالة العجز في الموازنة العامة وسيتم دراسة الخصخصة بشكل شامل ومختصر وكل ما يتعلق بها من مفهوم ومزايا. ألان شاعت لفظة انكليزية privatization في الأدبيات السياسية والاقتصادية وأصبحت مصطلحا على نهج معين في المجال الاقتصادي بخاصة والمجال الاجتماعي والسياسي بعامة، وقد ترجم هذا اللفظ إلى العربية بألفاظ متعددة متفاوتة في الاستخدام والشيوع أكثرها شيوعا لفظ "الخصخصة"، والتخاصية وهي كلمة جديدة أخذت بالانتشار رغم وقعها الغريب على الإذن وقد ظهرت كلمة تخاصية في القاموس لأول مرةعام ١٩٨٣، ويعرف بعض الاقتصاديين الخصخصة بأنها عملية الانتقال من إلية الاقتصاد المخطط إلى إلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، إي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط

الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات،أما mundayفيعرف الخصخصة بأنها محاولة زيادة دور قوى السوق وهذا يتضمن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.وتعرف بمفهومها العام والشمولي بأنها نقل ملكية المشروعات الاقتصادية العائدة إلى القطاع العام إلى القطاع الخاص والحقيقة أن هذه هي الصورة الحقيقية للخصخصة ولكن مع ذلك فهي تشمل صورا أخرى، فهي ليست مجرد نقل ملكية تلك المشروعات إلى القطاع الخاص إذ تعني في بعض الأحيان، تحويل المنشات العامة إلى شركات مساهمة وبيع أسهمها بالتدريج إلى القطاع الخاص أو العاملين فيها، أو تعني أحيانا خصخصة الإدارة فقط مع بقاء الملكية بيد الدولة، أو نقل الاختصاصات التي كانت تقوم بها الدولة إلى القطاع الخاص، أو إعطاء امتياز للقطاع الخاص لاستغلال بعض الموارد الطبيعية .

وأشارAktan في دراسة نظرية الخصخصة إلى أنها التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص وذلك لزيادة قوى السوق أو تقوية اقتصاد السوق، وهناك من ذهب إلى تعريفها من وجهة نظر سياسية بأنها قرار سياسي بوصفه جزءاً من برنامج للتكييف الهيكلي أو التحويل الاقتصادي يعطي الإشارة إلى الأسواق المحلية والدولية بان مناخا جديدا قد بدأ، وهناك من ذهب إلى تعريفها اجتماعيا بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع لكونه صاحب هذه الحقوق أولا، والمنتفع منها ثانيا،وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وما تنطوي عليه من سلطات إلى يدّ الفرد بعد أن كانت في يدّ الدولة، إي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة جزئيا أو كليا إلى ملكية خاصة، كما تعني الخصخصة بصورة عامة تحويل جزء أو كل الملكية العامة للدولة إلى القطاع الخاص.وفي كتابنا (شبّر وغالي ،الخصخصة والتنمية السياحية ،٢٠١٧) وضحنا وجهة نظرنا في تعريف الخصخصة على أنها (عملية تحويل المشروعات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة أو القطاع العام بصورة جزئية أو كلية إلى القطاع الخاص وبخاصة تلك

المشروعات التي تعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لغرض النهوض بمستوى الأداء الاقتصادي لها).